الأمم المتحدة
S/2018/896
مجلس الأمن
Distr.: General
8 October 2018
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن الصومال وإريتريا

باسم لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن الصومال وإريتريا، أتشرف بأن أحيل إليكم طيه تقرير وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، عملا بالفقرة ٣٤ من قرار مجلس الأمن ٢٣٨٥ (٢٠١٧)، بشأن إيصال المساعدة الإنسانية في الصومال وعن أية عوائق تحول دون إيصالها.

وأرجو ممتنا إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة والتقرير وإصدارهما كوثيقة من وثائق المجلس.

(توقيع) خيرت **عمروف**
رئيس لجنة مجلس الأمن
المنشأة عملا بالقرارين ٧٥١ (١٩٩٢)
و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن الصومال وإريتريا

081018 081018 18-15759 (A)
الرجاء إعادة استعمال الورق

رسالة مؤرخة ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ موجهة من وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ إلى رئيس لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن الصومال وإريتريا

وفقا للفقرة ٣٤ من قرار مجلس الأمن ٢٣٨٥ (٢٠١٧)، أتشرف بأن أحيل إليكم التقرير المطلوب بشأن تنفيذ الفقرتين ٣٣ و ٣٤ وبشأن أية عوائق تحول دون إيصال المساعدة الإنسانية في الصومال.

وتود هيئات العمل الإنساني العاملة في الصومال أن تفيد بأنها أبقت، على غرار ما فعلت في التقارير الاثني عشر السابقة، على تعريفها لمصطلح ”الشريك المنفذ“ عملا بالفقرة ٥ من قرار مجلس الأمن ١٩١٦ (٢٠١٠)، على النحو التالي:

”الشريك المنفذ“ – منظمة غير حكومية أو منظمة مجتمعية خضعت للتحقق الواجب لإثبات حسن نواياها من جانب إحدى وكالات الأمم المتحدة أو منظمة غير حكومية أخرى، وتقدم تقاريرها، عندما يُطلب منها ذلك، إلى المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية في الصومال بشأن تدابير التخفيف. ويتسم الشركاء المنفذون بالخاصيتين التاليتين:

(أ) تكون المنظمة جزءا من خطة الاستجابة الإنسانية للصومال (أو صندوق المساعدة الإنسانية للصومال)؛ و/أو

(ب) تكون المنظمة ممثلة في ”مصفوفة الاستفهام الثلاثي“ لإحدى المجموعات (مَن يفعل ماذا وأين).

وإني على استعداد للإجابة على أية أسئلة حول مضمون التقرير أو تقديم مزيد من التوضيح بشأن الحالة الإنسانية في الصومال.

(توقيع) مارك **لوكوك**
وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية
ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ

تقرير وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ

مقدمة

١ – يُقدَّم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن ٢٣٨٥ (٢٠١٧)، وهو القرار الذي خلف القرارات ١٩١٦ (٢٠١٠) و ١٩٧٢ (٢٠١١) و ٢٠٦٠ (٢٠١٢) ٢١١١ (٢٠١٣) و ٢١٨٢ (٢٠١٤) و ٢٢٤٤ (٢٠١٥) و ٢٣١٧ (٢٠١٦)، والتي أنشأ فيها المجلس شرط الإبلاغ. وهو التقرير الثالث عشر المقدم عملا بالقرارات المذكورة أعلاه. وفي الفقرة ٣٤ من القرار ٢٣٨٥ (٢٠١٧)، طلب المجلس إلى منسق الإغاثة في حالات الطوارئ أن يقدم، بحلول ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، تقريرا عن تقديم المساعدة الإنسانية في الصومال، وعن أي عقبات تعترض سبيل ذلك.

٢ - ويغطي هذا التقرير الفترة الممتدة من أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ إلى أيلول/سبتمبر ٢٠١٨. ويركز أساسا على إيصال المساعدة الإنسانية إلى الأشخاص المتضررين في المناطق الخاضعة لسيطرة حركة الشباب أو نفوذها، وهي حركة أدرجتها في قائمة الجزاءات، عملا بالفقرة (٨) من قرار مجلس الأمن ١٨٤٤ (٢٠٠٨)، لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن الصومال وإريتريا، في ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٠. وكما هو الحال في التقارير الاثني عشر السابقة (S/2010/372 و S/2010/580 و S/2011/125 و S/2011/694 و S/2012/546 و S/2012/856 و S/2013/415 و S/2014/177 و S/2014/655 و S/2015/731 و S/2016/827 و S/2017/860)، يوجز هذا التقرير القيود التي تعوق وصول المساعدات الإنسانية، وما يترتب على ذلك من آثار على المستوى التشغيلي. وإضافة إلى ذلك، يلخّص التقرير تدابير التخفيف التي وُضعت لمعالجة مخاطر تسييس المساعدة الإنسانية وإساءة استعمالها واختلاسها. وهو يستند إلى معلومات جُمعت بالتشاور مع المنظمات الإنسانية ذات الصلة العاملة في الصومال وإلى معلومات مأخوذة من وحدة إدارة المخاطر في مكتب منسق الأمم المتحدة المقيم للصومال.

الحالة الإنسانية

٣ - استمرت حالة الأمن الغذائي في التحسن، ومع ذلك، لا تزال الاحتياجات ملحّة ويظلّ المشردون داخليا من بين أضعف المحتاجين في الصومال. وقد انخفض عدد المحتاجين المقدّر ليبلغ ٤,٦ مليون شخص بعد أن بلغ عدد الذي احتاجوا إلى المساعدة ٥,٤ مليون شخص في الفترة الممتدة بين شباط/فبراير وآب/أغسطس ٢٠١٨. ويُعزى التحسن في الأمن الغذائي إلى استمرار الاستجابة الإنسانية وإلى موسم أمطار ”غو“، الذي امتد من نيسان/أبريل إلى حزيران/يونيه، وكانت أمطاره أوفر من المعتاد. وبالتالي، شهدت الصومال أحد أكثر المواسم غزارة بالأمطار في السنوات الأخيرة، مما أدى إلى زيادة في محاصيل الحبوب التي بلغت أعلى مستوى لها منذ عام ٢٠١٠. ويُحتمل أن يؤدي هطول كمية أمطار أعلى من المتوقع خلال موسم ”دير“ القادم إلى تحسّن إضافي في الأمن الغذائي.

٤ - ولكن رغم تحسّن الأمن الغذائي مؤخرا، يظل هذا المكسب هشا وتظل الاحتياجات الإنسانية في الصومال مرتفعة جدا. ولا يزال عدد المحتاجين يفوق أعدادهم قبل بداية أزمة الجفاف في ٢٠١٦. ولم تستعد المجتمعات المحلية الضعيفة عافيتها بعد الخسائر الكبيرة نتيجة لأزمة الجفاف، ولا سيما تلك التي لحقت بالمزارعين والرعاة. وبناء على ذلك، يستمر انعدام الأمن الغذائي في الصومال على نحو يرقى إلى مستوى حالات الطوارئ والأزمات. والاحتياجات الإنسانية في الصومال مدفوعة بزيادة التشرد الداخلي التي حصلت أثناء أزمة الجفاف عندما سعى السكان في المناطق الريفية التي يتعذر الوصول إليها إلى الحصول على المساعدة من العاملين في المجال الإنساني في المناطق المأهولة بالسكان التي يمكن الوصول إليها بسهولة أكبر. وفي ٢٠١٨، ظلّت تنشأ حالات تشرد جديدة بسبب النزاع وعوامل أخرى، منها نقص الغذاء، والسعي إلى لم شمل الأسرة والحصول على الرعاية الصحية وفرص التعليم، وانعدام الأمن والبحث عن ظروف معيشية أفضل. وقُدّر العدد الإجمالي للصوماليين المشردين داخليا بنحو ٢,٦ مليون شخص يعيشون حاليا في ظروف قاسية في المناطق الحضرية وشبه الحضرية، ويحتاجون إلى مساعدة مستمرة في الحصول على الخدمات الأساسية. ويشكّل المشردون داخليا حوالي ٥٨ في المائة من ١,٥ مليون شخص في حاجة ماسة إلى المساعدة، معظمهم من الأطفال.

٥ - وعلى الرغم من تحسن حالة الأمن الغذائي، لا تزال معدلات سوء التغذية مرتفعة في جميع أنحاء البلد، لا سيما في صفوف المشردين داخليا الشديدي الضعف. ويظل الوضع الغذائي للأطفال دون سن الخامسة على حاله إلى حد بعيد بسبب النزاع الذي طال أمده، والخدمات التي تكاد تُستنفد، وبسبب آثار أزمة الجفاف التي وقعت عام ٢٠١٦. وتشير التقديرات إلى أنه من المتوقع أن يعاني ٠٠٠ ٩٥٤ طفل سوء تغذية حاد على مدار السنة، وأن يحتاج ٥٠٠ ١٧٣ طفل منهم إلى علاج عاجل لإنقاذ حياتهم. ومن المتوقع أن تتدهور الحالة في الفترة الممتدة بين آب/أغسطس وتشرين الأول/أكتوبر، ولا سيما في الشمال الشرقي من البلد، وكذلك في المناطق التي تستضيف أعدادا كبيرة من المشردين داخليا. ويتواصل ارتفاع خطر طرد المشردين داخليا الذين غالبا ما يكونون أشد الفئات ضعفا، فقد طُرد حتى الآن أكثر من ٠٠٠ ٢٠٤ شخص هذا العام، وهو إجمالي عدد المطرودين في ٢٠١٧.

الاستجابة الإنسانية

٦ - واصل شركاء العمل الإنساني تقديم المساعدة المنقذة للحياة إلى جانب تقديم المساعدة فيما يخص أسباب المعيشة. وفي كل شهر، يحصل زهاء مليوني شخص على المساعدة الغذائية، فيما يحصل أكثر من ٠٠٠ ٧٥٥ شخص على المساعدة للحصول بصورة مؤقتة على المياه المأمونة. وفي الفترة الممتدة بين كانون الثاني/يناير وآب/أغسطس، قُدّمت الخدمات الصحية لأكثر من مليوني شخص، معظمهم في المناطق المتضررة من الفيضانات. وخلال الفترة نفسها، عالجت مجموعة التغذية ٥٤٤ ١٥٤ طفلا من سوء التغذية الحاد. وعلى الرغم من استمرار الإبلاغ عن حالات الإسهال المائي الحاد والكوليرا والحصبة، فإن تواترها أقل بكثير من عام ٢٠١٧، ويُعزى ذلك أساسا إلى حملات التحصين التي جرت في عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨، حيث حُصّن أكثر من ٤,٤ مليون طفل ضد الحصبة. أمّا عملية التّحصين الروتيني ضدّ مرض السّل والكزاز والحصبة فهي أيضا جارية.

٧ - ولا تزال العملية الإنسانية في الصومال تعاني نقصا كبيرا في التمويل، ويتعيّن على المجتمع الدولي مواصلة تقديم المساعدة والدعم المالي لتمكين الصومال من الاستجابة للأزمات الحالية والمستقبلية. وحتى هذا الوقت من عام ٢٠١٨، قدّمت الجهات المانحة تبرعات سخية لخطة الاستجابة الإنسانية بلغت قيمتها ٥٧٧ مليون دولار أمريكي، إضافة إلى ١٧٩ مليون دولار وردت من خارج خطة الاستجابة. بيد أن مجموع التمويل الإنساني الوارد أقل بكثير من التمويل الذي ورد خلال الفترة نفسها من عام ٢٠١٧. وفي حين مكّنت المساعدة العاجلة والسخية الشركاء في المجال الإنساني من إنقاذ الأرواح ودعم الاستجابة الإنسانية وتفادي المجاعة في العام الماضي، قد يعوّق نقص التمويل هذا العام تقديم الخدمات الحيوية على نحو فعال. ويمثّل نقص التمويل خطرا بوجه خاص على تعطيل الخدمات المقدّمة لمجتمعات المشردين، بما في ذلك ما يخص إعادة خدمات التعليم والخدمات الصحية والتغذية ومرافق توفير المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية. والتمويل المستدام أمر بالغ الأهمية لتمكين وكالات المعونة من تعزيز تقديم المساعدة المنقذة للحياة، ووضع المجتمعات المتضررة في نهاية المطاف على طريق التعافي.

المعوقات التي تعترض إيصال المساعدات الإنسانية وآثارها في العمليات

٨ - لا تزال بيئة العمليات الإنسانية في الصومال تتسم بصعوبة شديدة. وتظلّ سلامة العمليات الإنسانية الشاغل الرئيسي بسبب الحالة الأمنية المتقلبة التي لا يمكن التنبؤ بها. فخلال الأشهر الثمانية الأولى من ٢٠١٨، وقع ما يزيد على ٨٥ حادثة من أحداث العنف طالت المنظمات الإنسانية وأدّت

إلى وفاة ٧ من العاملين في المجال الإنساني، وإصابة ١٢، واختطاف ١٨، واعتقال ١٢ عاملا واحتجازهم بصورة مؤقتة. ووقع أكثر من ٨٠ في المائة من الحوادث في جنوب الصومال ووسطه، ووقع أكثر من نصف الوفيات والإصابات في مقديشو. وتختلف هذه الحوادث في طبيعتها، وتشمل هجمات مباشرة وحوادث عنف عرضية. وتتفاوت الحوادث الأمنية في حدّتها، من الحوادث الأشد، ومنها الاغتيالات وعمليات الاختطاف طلبا للفدية، والاختطاف، والطرد، والنهب، والتدمير المتعمد للأصول أو المرافق، والاعتقالات، والاحتجازات، إلى أقلها حدة، مثل التهديدات الشفوية والخطية. وعلى غرار السنوات السابقة، لا تزال أغلبية إصابات العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية تنجم عن الأثر التبعي للهجمات في الأماكن المأهولة بالسكان في مقديشو. ولا تزال أعداد الاغتيالات ترتفع في مقديشو. ورغم أن معظم أهداف الاغتيالات هم مسؤولون حكوميون وأفراد أمن، حصلت حالات استُهدف فيها أيضا العاملون في مجال تقديم المساعدة الإنسانية، في مقديشو وفي ولايات إقليمية أخرى. فعلى سبيل المثال، في آذار/مارس، أعلنت حركة الشباب مسؤوليتها عن الهجوم الذي شُنّ على أحد العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية، الذي قتل بعد تفجير جهاز متفجر مرتجل كان قد عُلّق على سيارته.

٩ - وعلى الرغم من أن عدد العاملين في المجال الإنساني الذين اختطفتهم حركة الشباب من أجل الحصول على فدية قد انخفض من ٢٥ شخصا مسجلا خلال الأشهر الثمانية الأولى من ٢٠١٧ إلى ٥ أشخاص في الفترة نفسها من عام ٢٠١٨، يظلّ مجموع عدد حالات اختطاف العاملين في المجال الإنساني مرتفعا. وفي حين طُلبت فدية مقابل الإفراج عن ٢٥ شخصا من العاملين في المجال الإنساني من أصل ٣١ شخصا مختطفا في ٢٠١٧، لم تطالب حركة الشباب، منذ بداية ٢٠١٨، بفدية إلا مقابل ٥ أشخاص من أصل ١٨ مختطفا من العاملين في المجال الإنساني حتى الآن. وبعد نجاح المفاوضات بقيادة المجتمع المحلي، أُفرج عن ١٧ شخصا من أصل ١٨ عاملا من العاملين في مجال تقديم المعونة. ولا تزال واحدة من الموظفات الدوليات العاملات في المجال الإنساني محتجزة لدى خاطفيها منذ ٢ أيار/مايو ٢٠١٨. ولا تؤثّر عمليات الاختطاف في المنظمات المعنية مباشرة فحسب. بل تؤثّر أيضا في الأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدة والحماية، والذين كثيرا ما يُتركون دون مساعدة عندما تقرر المنظمات المتضررة تقليص عملياتها أو تعليقها. فعلى سبيل المثال، قامت اللجنة الدولية للصليب الأحمر، في أوائل آب/أغسطس ٢٠١٨، بالحد من أنشطتها في الصومال بعد احتجاز مطول لأحد موظفيها، وقد أثّر ذلك في إمكانية حصول السكان الذين يعتمدون على برامج اللجنة على المساعدات الإنسانية والحماية. وفي حادث آخر وقع في آب/أغسطس، أُجبر خمسة موظفين من منظمة إنسانية على وقف عملية تسجيل مستفيدين في منطقة غِدو، في ولاية جوبالاند، بعد أن حثّهم أفراد من المجتمع المحلي على مغادرة القرية على الفور إثر محاصرتهم من قبل مقاتلين في حركة الشباب الأمر الذي دفع بالمنظمة إلى البحث عن مكان آخر لنفيذ المشروع.

١٠ - وتواصل حركة الشباب تنفيذ سياسات عدوانية ضد معظم المنظمات الإنسانية، من خلال استهداف الأفراد العاملين فيها أو أصولها على سبيل المثال. وتستمر كذلك في توجيه السكان المحليين إلى عدم قبول حزم المساعدة المقدمة من بعض المنظمات الإنسانية، وفي معاقبة المجتمعات المحلية التي تقبل بهذه الحزم. فعلى سبيل المثال، في ٢٦ أيار/مايو، اختطف مقاتلون من حركة الشباب ثلاثة مستفيدين من مشروع النقد مقابل العمل في مستجمعات المياه في منطقة باي، في ولاية جنوب غرب، لعدم تقيدهم بالتوجيه الذي يمنع المجتمعات المحلية من العمل في المشروع. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، في منطقة

شبيلي السفلى، في ولاية جنوب غرب، قامت حركة الشباب بتدمير موقع إنشاء مرفق لتوفير المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية تابع لوكالة إنسانية باستخدام أجهزة متفجرة مرتجلة، وفي آذار/مارس، دمّرت أيضا مصدرا للمياه أنشأته منظمة إنسانية في النقطة K50 بمنطقة شبيلي السفلى، في ولاية جنوب غرب. وقد خلّف الحادث الأخير حوالي ٠٠٠ ٥ شخص وعددا غير محدد من الماشية دون إمكانية الوصول إلى المياه.

١١ - وزاد عدد حوادث العنف المرتبطة بالاضطرابات، وزاد نهب إمدادات الإغاثة خلال الربع الثاني، عقب توسيع نطاق التدخلات الإنسانية للتصدي لآثار الفيضانات التي حدثت في الفترة الممتدة من نيسان/أبريل إلى حزيران/يونيه ٢٠١٨. وقد سُجّل الاتجاه نفسه في تزايد وتيرة الحوادث في ٢٠١٧، عندما وسّعت المنظمات الإنسانية نطاق تدخلاتها لمواجهة أزمة الجفاف. وشكّلت حوادث العنف المرتبطة بتوزيع المعونة غالبية الحوادث الـ ٢٦ التي طالت العاملين في المجال الإنساني خلال موسم أمطار ”غو“. ونتيجة لذلك، ومن أجل معالجة تداخل الحوادث مع تقديم المعونة، حُثّت المنظمات الإنسانية على تحسين التخطيط لأنشطة التوزيع، بسبل منها ضمان مشاركة المجتمعات المحلية، عند الاقتضاء، والتعامل بشفافية مع أي شكاوى من المجتمعات المحلية بشأن اختيار المستفيدين.

١٢ - ولوحظت زيادة مطردة في عدد الحوادث التي تحاول الجهات الفاعلة المسلحة فيها استخدام القوة لإجبار العاملين في المجال الإنساني على إدراجهم أو إدراج أقاربهم في قوائم المستفيدين من المعونة. فخلال الأشهر الثمانية الأولى من ٢٠١٨، سُجّل أكثر من ٢٠ حادثا من هذا القبيل. وإضافة إلى استخدام العنف وتهديد العاملين في المجال الإنساني، نهبت جهات فاعلة مسلحة، في بعض الحالات، إمدادات الإغاثة و/أو صادرت بعض الأصول. فعلى سبيل المثال، في أيار/مايو، في هوبيو بولاية جَلمُدج، أطلق مسلّح النار على مركبة مخصصة للمساعدات الإنسانية، مما أسفر عن إصابة أحد العاملين في مجال تقديم المعونة، وذلك بعد أن رفض تسجيل المسلّح كأحد المستفيدين من مشروع إنساني لم يكن مؤهلا للاستفادة منه. وفي حزيران/يونيه، عطّلت ميليشيات عشائرية مسلحة عملية توزيع مواد الإغاثة ونهبت إمدادات الإغاثة في مدينة لاسعانود بإقليم سول في شمال الصومال. وقد أطلق أحد المسلّحين النار وأصاب اثنتين من المستفيدات من المشردات داخليا، وطُعن أحد موظفي المنظمة الإنسانية بسكّين. وفي حادثة ذات صلة شاركت فيها قوات الأمن الحكومية في جَلمُدج في آب/أغسطس، نُهبت مجموعة متنوعة من إمدادات الإغاثة تحت تهديد السلاح. وفي الحالات التي تضلع فيها جهات فاعلة تابعة للحكومة، يتابع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية على الفور مع السلطات المعنية على الصعيد الاتحادي وعلى صعيد الولايات الإقليمية، ويحصل في كثير من الأحيان على التزامات من السلطات بالعمل مع المنظمات الإنسانية لمعالجة هذه الشواغل. ويواصل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بذل الجهود من أجل تحسين توقيت الإبلاغ عن مثل هذه الحوادث، فضلا عن جمع الأدلة المطلوبة لإرشاد جهود المتابعة مع السلطات. وإضافة إلى ذلك، واصل بعض قادة المجتمعات المحلية التصدي لهذه الانتهاكات، لا سيما عندما تتورّط فيها ميليشيات العشائر.

١٣ - ورغم الالتزامات الهامة التي تعهدت بها الحكومة الاتحادية الصومالية وبعض الولايات الإقليمية، ومنها ولايات جَلمُدج وهيرشبيلي وبونتلاند وولاية جنوب غرب، لا تزال المنظمات الإنسانية والسكان المدنيون يواجهون تحديات خطيرة على الطرق في ٤٢ مقاطعة في جنوب الصومال ووسطه وفي إقليم باري بولاية بونتلاند. ويُعد الابتزاز، وغيره من الانتهاكات، من الحوادث الشائعة في العديد من نقاط التفتيش

غير القانونية التي تتحكّم فيها جهات مسلحة تابعة للدولة وأخرى غير تابعة لها. وقد استمر الإبلاغ عن انتهاكات مماثلة في نقاط التفتيش المأذون بها على طول طرق الوصول الرئيسية جميعها في جنوب ووسط الصومال، وكانت الطرق المؤدية من مقديشيو إلى أفجويي وبيدواه، ومن مقديشو إلى بلعد وجوهر، ومن عذاذو إلى غالكعيو هي الأكثر تضررا. وفي حين أجريت عدة عمليات لإزالة نقاط التفتيش غير المأذون بها على طول بعض طرق الوصول، ومنها الطرق المؤدية من مقديشيو إلى أفجويي وونلوين، ومن مقديشو إلى بلعد وجوهر، ومن غالكعيو إلى عذاذو وطوسمريب وغاروي وبوصاصو، عدّلت الجهات المسلحة نشاطها وأنشأت نقاط تفتيش متنقّلة. وتواصل منظمات المعونة حثّ السلطات على الاستناد إلى الالتزامات والجهود البارزة التي شُرع فيها في ٢٠١٧، وإيلاء الأولوية لضمان أمن طرق الإمداد الرئيسية.

١٤ - وعلاوة على ذلك، ظلّ حصار حركة الشباب لبعض البلدات التي تسيطر عليها الحكومة في ولاية هيرشبيلي وولاية جنوب غرب وولاية جوبالاند يعرقل نقل الإمدادات الإنسانية والتجارية. واستمر الحصار شديدا على حُدر وواجد في إقليم باكول، ودينسور في إقليم باي، وبولوبرتي في إقليم هيران، ومركا في شبيلي السفلى. وفي بولوبرتي وحُدر وواجد، واصل مقاتلو حركة الشباب استهداف سائقي العربات التي تجرّها الحمير الذين يتفادون استخدام الطرق العادية في محاولاتهم لإدخال الإمدادات الأساسية إلى تلك البلدات. وغالبا ما يصادر مقاتلو حركة الشباب الإمدادات أو يدمرونها، إضافة إلى ارتكابهم انتهاكات أخرى، منها قتل الناقلين أو الاعتداء عليهم وفرض الغرامات عليهم. فعلى سبيل المثال، في حزيران/يونيه، هاجمت حركة الشباب ١٣ شاحنة محملة بالإمدادات من بلدوين إلى بلدة حُدر المحاصرة، وقد أسفر ذلك عن حرق ١١ شاحنة ومقتل ٧ أشخاص على الأقل. وفي آذار/مارس، أحرقت حركة الشباب تسع عربات تجرها الحمير كانت تنقل سلعا غذائية في غدو، بولاية جوبالاند، إلا أن الرجال السبعة الذين كانوا يدفعون العربات تمكنوا من الفرار. وهذه حوادث شائعة في المناطق المتضررة.

١٥ - وتواصل المنظمات الإنسانية الوصول إلى البلدات المحاصرة عن طريق الجو. وتشمل هذه المناطق بولوبرتي في إقليم هيران بولاية هيرشبيلي، ودينسور في إقليم باي وواجد وحُدر في إقليم باكول، بولاية جنوب غرب، وغربهاري في إقليم غدو، بولاية جوبالاند. ولم تتمكن المنظمات الإنسانية من الوصول إلى بولوبرتي جوا إلا منذ ٢٠١٤، وذلك بسبب الحصار العدواني الذي تفرضه حركة الشباب على البلدة. وتواصل حركة الشباب في كثير من الأحيان زرع أجهزة متفجرة مرتجلة على مهبط المطار الذي لا يحظى بالحماية على مدار الساعة. فقوات الأمن لا تقوم بعمليات تمشيط أمنية إلا عند توقّع قدوم رحلة جوية، وثمة حاجة إلى وجود ترتيبات أمنة دائمة في المطار. وفي الحادث الثالث من نوعه خلال فترة وجيزة، انفجر جهاز متفجر مرتجل في المطار في ١٥ كانون الثاني/يناير، مما شكّل خطرا حقيقيا على المسافرين جوا. ويُبلّغ بشكل متكرر عن العثور على أجهزة متفجرة مرتجلة في مهبط المطار، مما يثير شواغل تتعلق بسلامة المسافرين، بمن فيهم موظفو المساعدة الإنسانية والمدنيين.

١٦ - وتواصل حركة الشباب أيضا الضغط بصورة مستمرة على طريق الوصول بين جوهر ومقديشو، وبين مقديشو وأفجويي ومركا، من خلال تنظيم هجمات بالأجهزة المتفجرة المرتجلة وإجبار المركبات التي تمر على هذه الطرق على دفع ”الضرائب“. ولا تزال الشاحنات التي تمرّ على طرق الإمداد الرئيسية في إقليم هيران تتعرّض لهجمات حركة الشباب، وهو وضع طال أمده، بسبب قيام الحركة بفرض حصار اقتصادي على البلدات الخاضعة لسيطرة الحكومة. ولا تزال الطرق المؤدية إلى الطريق بين مقديشو وأفجويي وبيدواه صعبة السلوك بسبب الطلبات المتزايدة وعمليات الابتزاز التي تمارسها ”جماعات مسلحة

تابعة للدولة‘‘ (أي مجموعات تنتسب إلى الحكومة الوطنية) وميليشيات عشائرية وعصابات إجرامية وحركة الشباب. واستنادا إلى المجتمعات المحلية، ظلّت حركة الشباب بوجه خاص، تزيد الرسوم على امتداد أجزاء من الطريق المؤدية من مقديشو إلى بيدواه ومن مقديشيو إلى جوهر. فعلى سبيل المثال، أصدرت حركة الشباب أمرا إلى جميع سائقي سيارات تويوتا نوا (Toyota Noah) الذين يسلكون الطريق بين أفجويي وبلعد بدفع رسم تسجيل قدره ١٠٠ دولار لكل سيارة، بالإضافة إلى رسم مرور يومي قدره ٣ دولارات، بدءا من منتصف حزيران/يونيه ٢٠١٨. ويحظى هذا الطراز من السيارات بشعبية لأنه يتيح خدمات نقل مكوكية سريعة بين البلدات والقرى. ولضمان امتثال السائقين، أنشأت حركة الشباب نقطة تفتيش في منطقة دار السلام بالقرب من قرية راتيوين في مقاطعة داينيل. وإضافة إلى ذلك، تُقام نقاط التفتيش غير شرعية بصورة متقطعة على طول طرق الوصول في جَلمُدج من جانب جماعات مسلحة تابعة للدولة وميليشيات عشائرية ومجرمين.

١٧ - وعلاوة على ذلك، لا يزال المدنيون، في جميع أنحاء جنوب الصومال ووسطه، يواجهون ضرائب أكثر صرامة تفرضها حركة الشباب، مما يجبر الكثيرين على التشرّد ويؤدي إلى خسائر في الأصول الإنتاجية، ويجعل هؤلاء المدنيين أكثر عرضة لانعدام الأمن الغذائي. وفي بلدة مركا في شبيلي السفلى، فُرضت الضرائب على العربات التي تجرها الحمير التي تعرض السلع الأساسية أو تجمعها. وفي العديد من المناطق، يُفرض على التجار الآن دفع ضريبتين، واحدة إلى حركة الشباب وأخرى إلى الحكومة، وبذلك تصبح الأعمال التجارية الصغيرة غير مربحة وترتفع الأسعار بالنسبة للمستهلكين. وخلال موسم أمطار ‘‘غو‘‘ في ٢٠١٨، أفادت التقارير عن قيام حركة الشباب بإجبار المناطق التي تضم مجتمعات زراعية على دفع ‘‘الضرائب‘‘ للعمل في الحقول بعد هطول الأمطار الوفيرة، وفي أنحاء من ولاية جَلمُدج، وكذلك في مقاطعات عيل بور وعيل طير وحرر طيري، زادت حركة الشباب الضرائب وطلبت دفع المال والماشية على أنها زكاة أو مساهمة في ‘‘جهاد طوعي‘‘. فعلى سبيل المثال، طُلب من المزارعين في قرية بوشول في مقاطعة دينسور في إقليم باي في ولاية جنوب غرب دفع ٣٠ دولار للعمل في مزارعهم، مما أجبرهم على إخلاء مزارعهم والانضمام إلى مستوطنات المشرّدين داخليا في بيدواه لأنهم عجزوا عن الدفع. وفي واجد في إقليم باكول في ولاية جنوب غرب، لا يزال المشرّدون داخليا يعربون عن قلقهم من الضرائب المفرطة التي تفرضها حركة الشباب عليهم ومن المضايقات التي يتعرّضون لها كلما حاولوا الاعتناء بمزارعهم الواقعة خارج البلدة. وتجدر الإشارة إلى أن بعض المشردين داخليا قد أجبروا على التخلي عن أنشطتهم الزراعية بسبب الضرائب التي تفرضها حركة الشباب، وهي تُجبر أولئك الذين لا يستطيعون الدفع على تسليم أطفالهم للتجنيد.

١٨ - وقد استمرّت حملات تجنيد الأطفال القسرية بصورة عدوانية في مناطق في جنوب الصومال ووسطه، وفي أجزاء من إقليم باري في ولاية بونتلاند دافعة المدنيين إلى التشرّد، مما زاد من حجم الحالات التي تحتاج إلى المساعدات الإنسانية. وأفادت فرقة العمل القطرية المعنية بآلية الرصد والإبلاغ أنه، في الفترة الممتدة من كانون الثاني/يناير إلى تموز/يوليه ٢٠١٨، جنّدت القوات والجماعات المسلحة في الصومال واستخدمت ما مجموعه ٥٦٨ ١ طفلا (من بينهم ٤٣ فتاة). ويمثّل الأطفال الذي تجنّدهم حركة الشباب ٨٠ في المائة على الأقل من الأطفال الذين جُنّدوا في الصومال. وخلال الفترة نفسها، قدّمت اليونيسف وشركاؤها خدمات الحماية إلى ٨١٧ طفلا (من بينهم ٩٦ فتاة) فرّوا من حركة الشباب أو أفرجت عنهم القوات المسلحة في مناطق مختلفة من الصومال.

١٩ - ولا تزال حركة الشباب تسيطر على البلدات بعد انسحاب القوات المسلحة الوطنية الصومالية وغيرها من القوات الحكومية التابعة لها، مما يؤدي إلى تعطيل العمليات الإنسانية وإلى تعليق البرامج بالكامل في بعض الحالات. وفي ٢٠١٨، أُبلغ عن سيطرة حركة الشباب، بصورة مؤقتة في بعض الأحيان، على البلدات والقرى، في ولاية هيرشبيلي وولاية جنوب غرب وولايتي جوبالاند وبونتلاند. وفي كثير من الأحيان، تفاوتت ردود فعل السكان على الاستيلاء على البلدات. ففي بعض المناطق، قامت حركة الشباب بهجمات انتقامية على المدنيين التي ترى أنهم من أنصار الحكومة أو من المتعاونين معها؛ وفي بلدات أخرى، قامت بالتحدّث مع السكان المحليين ووعظهم دون إيذاء أي شخص. فعلى سبيل المثال، استولت حركة الشباب، في حزيران/يونيه، على بلدة بحدو في جَلمُدج لعدة ساعات، ووعظ أفرادها السكان لعدة ساعات، دون إلحاق الضرر بهم، ولاحقا في تموز/يوليه، استولوا بصورة مؤقتة على قرية عاد والمناطق المحيطة بها فحرقوا المنازل ودمروا العديد من الآبار الضحلة وصادروا الماشية من الرعاة الذين اتُّهموا بالانتقام من الحركة. وحاصرت حركة الشباب أيضا القرية وظلّت تمنع إيصال الإمدادات الطبية والتجارية، وكذلك الغذاء والوقود. وفي تموز/يوليه أيضا، شنّت الحركة هجمات انتقامية على المدنيين من قبيلة الحوادلي في أجزاء من ولايتي هيران وشبيلي السفلى لنهب مواشيهم، وفجّرت حركة الشباب الجسر الرئيسي في بلدة قريولي في مقاطعة مركا في شبيلي السفلى باستخدام أجهزة متفجرة مرتجلة.

٢٠ - وتفاقم النزاع مرة أخرى خلال الربع الأول من ٢٠١٨ بين صوماليلاند وبونتلاند من أجل السيطرة على أجزاء من إقليمي سول وسناغ، وجرى قتال حوالي منطقة توكاراق في إقليم سول. ولا يزال التوتر شديدا، فيما تُبذل جهود لتسوية المواجهات الجارية. وحتى الآن، فشلت جميع جهود الوساطة التي تبذلها الجهات الفاعلة الخارجية، بما فيها الأمم المتحدة، ولا يزال الطرفان ثابتين على موقفهما، ويحدد كل منهما شروطا مسبقة للدخول في المفاوضات لا يرضاها الطرف الآخر. ويذكي السياسيون من الجانبين النزاع بإدلائهم بتصريحات تحريضية، وتواصل كل من بونتلاند وصوماليلاند تعبئة وحشد القوات على طول خط المواجهة. وقد زادت التوترات المتفاقمة ومستوى التأهب الذي يبديه الطرفان من خطر تصعيد كامل للأعمال العدائية المسلحة.

٢١ - ولا تزال النزاعات العشائرية مصدر قلق رئيسي، لا سيما في أقاليم هيران، وجَلمُدج، وشبيلي السفلى، وشبيلي الوسطى، وسول، حيث يكبّد العنف العشائري خسائر في الأرواح وسبل كسب العيش ويشرّد الأسر. وغالبا ما تُعلّق البرامج الإنسانية في المواقع المتضررة حتى تتم تسوية النزاع. وفي بعض الأحيان، يقع العاملون في المجال الإنساني المنتمون إلى العشائر المتحاربة ضحايا و/أو يجدون أنفسهم طرفا في النزاع. وتُسجّل النزاعات العشائرية في المقام الأول في المناطق التي تقيم فيها المجتمعات الرعوية، بسبب التنافس على الموارد النادرة مثل الماء والكلأ، أو في المناطق التي يتصادم فيها المزارعون مع القبائل الرحل على الأراضي الزراعية. ويظل إقليما جلجدود وهيران أكثر الأقاليم تضررا من النزاعات العشائرية الطويلة الأمد، ويشتهر إقليم جلجدود بالمناوشات العشائرية بسبب البيئة القاسية والتنافس على الموارد. وخلال الربع الثاني من عام ٢٠١٨، شهد إقليم سناغ زيادة حادة في حوادث العنف العشائرية بسبب تجدد القتال في مقاطعة عيل أفوين. وكذلك لا تزال العديد من النزاعات العشائرية تُلحق الضرر بإقليم هيران، وبخاصة بمقاطعة بلدوين. وفي حين يواصل شيوخ القبائل والسلطات إعطاء الأولوية للمفاوضات في معالجة النزاعات العشائرية الجارية، يظلّ دفع فدية الدم عاملا أساسيا في حل النزاعات. وحتى بعد نجاح جهود المصالحة، يمكن أن تتأجّج النزاعات من جديد وبسرعة بسبب أعمال استفزازية صغيرة أو متصورة.

ولهذا السبب، ومن أجل تجنب الوقوع فريسة للانتقام، يجب أن تظل المنظمات الإنسانية العاملة في تلك المناطق مطّلعة على جميع الحوادث التي يمكن أن تؤدي إلى حدوث النزاعات العشائرية، بما فيها تلك التي ترجع إلى شهور أو سنين خلت.

٢٢ - وقد أثّر أطراف النزاع في خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية، من خلال إصدارهم أوامر لمقدمي الخدمات بإنهاء الخدمات أو من خلال مهاجمة منشآت الاتصالات وتدميرها أو تعطيلها. وقد أضرّت الأعطال في خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية في بعض البرامج الإنسانية، ومنها تقديم المساعدة النقدية والرصد عن بعد من خلال مراكز الاتصال. وفي تموز/يوليه، أدّى مقتل اثنين من موظفي شركة هورمود تليكوم وتدمير مبنى الشركة والهوائي في عيل واق بولاية غِدو إلى قطع جميع خدمات الاتصالات بما في ذلك خدمات الإنترنت والهاتف مما أدى إلى وقف برامج المعونة. وكان هذا الحادث ثالث مرّة، منذ بداية العام، يُدّمر فيها فرع شركة هورمود تليكوم من جانب قوات أمن كينية غير تابعة لبعثة الاتحاد الأفريقي حسبما زُعم. فقد اتُّهمت هذه القوات في السابق بتدمير منشآت شركة هرمود تليكوم في طماس وعيل بانادي وفي ولاية جوبالاند. وتواصل المنظمات الإنسانية حثّ جميع أطراف النزاع على احترام المنشآت المدنية.

٢٣ - ولا تزال عمليات طرد المشردين داخليا من المستوطنات في ازدياد، الأمر الذي يؤدّي إلى خسارة الاستثمارات الكبيرة التي قدّمها الشركاء في المجال الإنساني من أجل تيسير الوصول إلى الخدمات الأساسية، بما في ذلك إنشاء مراكز لتوزيع المياه وغيرها من مرافق توفير المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية، ومراكز صحة الأم والطفل، والمرافق التعليمية، ضمن أمور أخرى. وفي خلال عمليات الطرد التي جرت في مقديشو في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، دُمّر نحو ٤ ٢٢٠ مسكنا في ٢٥ مستوطنة من أصل ٣٨ مستوطنة من مستوطنات المشردين داخليا، إلى جانب بنى تحتية مثل المدارس ومرافق توفير المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية وغيرها من المرافق المجتمعية. وحتى الآن في ٢٠١٨، طُرد أكثر من ٠٠٠ ٢٠٤ شخص، أي ما يعادل عدد الأشخاص الذين طردوا طوال ٢٠١٧. وغالبا ما تُنفّذ عمليات الطرد بإشعار قصير المدّة أو دون إشعار مسبق، وفي بعض الأحيان بالتواطؤ مع أفراد الأمن المسلحين التابعين لقوات نظامية جنّدهم مالكو الأراضي. وفي المتوسط، طُرد أكثر من ٠٠٠ ١٥٥ شخص عبر الصومال سنويا منذ ٢٠١٥، ويطرد أكثر من ٠٠٠ ١١ مشرّد داخليا، في المتوسط، كل شهر. وقد تعرّض العديد من المشرّدين إلى عدّة عمليات طرد. وحتى عام ٢٠١٥، طالت معظم عمليات الطرد الواسعة النطاق المشرّدين داخليا الذين يسكنون الأراضي والمباني العامة، ولكن خلال السنوات الثلاث الماضية، استهدفت عمليات الطرد على نحو متزايد المشرّدين داخليا المستضافين على أراضٍ خاصة.

٢٤ - وواصل أطراف النزاع شنّ ضربات جوية في بعض المناطق في ولاية جوبالاند، وفي ولاية جنوب غرب وولاية بونتلاند. واستهدفت الضربات الجوية بصورة أساسية أصول حركة الشباب وتنظيم الدولة الإسلامية (داعش) وأفرادهما الموجودين خارج المناطق السكنية أو في المناطق المعزولة الواقعة تحت سيطرتها. وعلى الرغم من أن الضربات الجوية لم تؤثّر حتى الآن بصورة مباشرة في العمليات الإنسانية، تظلّ المخاطر محدقة بالعمليات الموجودة في المناطق المتضررة، ولا سيما على المركبات التي تنقل الإمدادات والأفراد، في حالات الاستهداف الخاطئ. ويبدو أن تجديد دعوة مكتب المساعدة في حالات الكوارث الخارجية التابع لوكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية خلال الربعين الأول والثاني من ٢٠١٨ المنظمات الإنسانية إلى أن

تقدم بيانات بشأن تفادي التضارب المحتمل يُنذر باحتمال زيادة الضربات الجوية في المستقبل. وكأثر ثانوي، أفادت التقارير بأن الهجمات الجوية جعلت حركة الشباب أكثر تشكيكا في المنظمات الإنسانية، على أساس أنه من الممكن أن تكون بصدد جمع معلومات لاستخدامها في الضربات الجوية.

٢٥ - وفي ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، أضفت الحكومة الاتحادية الصومالية طابعا رسميا على توجيه أرسلته إلى المنظمات غير الحكومية الدولية لنقل قيادتها إلى الصومال بحلول نهاية عام ٢٠١٨ من خلال رسالة رسمية بلّغتها فيها أن من شأن عدم الامتثال للتوجيه بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ أن يؤدي إلى إلغاء تسجيلها. وقد استجابت المنظمات غير الحكومية الدولية بالفعل للتوجيه، ومضت قدما في تنفيذه، وأنشأت لجنة لتيسير العملية ومعالجة الآثار المترتبة على التوجيه. وكرّرت المنظمات غير الحكومية الدولية أيضا الطلب إلى حكومة الصومال الاتحادية والولايات الإقليمية بالإسراع في إنشاء إطار عمل مركزي تمكيني، وهي مبادرة جارية منذ ثلاث سنوات. ففي حالة عدم وجود إطار عمل تنظيمي مركزي، ستواصل منظمات المعونة مواجهة مطالب من قبيل فرض الضرائب التعسفية، وإشراك السلطات في التعاقد مع الموردين ومقدمي الخدمات، والتدخل في تعيين الموظفين، بما في ذلك فرزهم وإجراء المقابلات معهم واختيارهم وفحصهم. وهذه أمور ما زالت تؤدي إلى اضطرابات وتأخير وتعدٍّ على المرافق الإنسانية، وإلى عمليات اعتقال واحتجاز وطرد للعاملين في المجال الإنساني، وإلى وقف البرامج الإنسانية بصورة عرضية مؤقتة. فخلال الأشهر الثمانية الأولى من ٢٠١٨، سُجّل قرابة ١٠٠ حادث من هذا القبيل، الأمر الذي أدّى إلى اعتقال ١٢ عاملا في المجال الإنساني واحتجازهم بصورة مؤقتة وإلى طرد عاملَيْن في المجال الإنساني لمزاعم بارتكابهم مخالفات. وعلى سبيل المقارنة، في عام ٢٠١٧، اعتُقل ٢٢ عاملا في المجال الإنساني واحتجزوا بصورة مؤقتة، في حين طردت السلطات ٩ عاملين في المجال الإنساني، من بينهم ٣ موظفين دوليين و ٦ موظفين وطنيين صوماليين.

تدابير تخفيف المخاطر

٢٦ - واصلت المنظمة والوكالات والصناديق والبرامج التابعة للأمم المتحدة وضع تدابير لتعزيز إدارة المخاطر والمراقبة وتنفيذها لكفالة المساءلة التامة عن أنشطتها وعن الأموال المخصصة للاستجابة الإنسانية في بيئة العمليات الصعبة في الصومال.

٢٧ - وتدعم وحدة إدارة المخاطر منظومة الأمم المتحدة وحكومة الصومال، على المستوى الاتحادي وعلى مستوى الولايات الإقليمية، وغيرهما من الجهات الفاعلة الإنمائية والإنسانية من خلال تقديم الخدمات التالية: تيسير تصميم معايير إدارة المخاطر وبذل العناية الواجبة على الصعيد الجماعي وتعزيز اعتمادها؛ وإسداء المشورة في مجال إدارة المخاطر؛ والتدريب على إدارة المخاطر (عبر شبكة الإنترنت ووجها لوجه)؛ وتقاسم المعلومات وإدارة المعلومات؛ وتعهّد نظام إدارة المعلومات المتعلقة بالمتعاقدين وتعزيزه، وتقديم الدعم للصناديق الاستئمانية المتعددة الشركاء ولمرفق التنمية وإعادة الإعمار في الصومال؛ واستخدام النظم القطرية وتقييمات المخاطر وتحليلها للشركاء المحتملين والحاليين. وقد صُمّمت جميع تدابير تخفيف المخاطر وما يتصل بها من ممارسات وأدوات وتوصيات مخصصة من أجل مساعدة الوكالات على معالجة أو تخفيف مجموعة واسعة من المخاطر المحددة، بما في ذلك المخاطر الائتمانية والاحتيال والمخاطر البرنامجية والمخاطر المتعلقة بالنزاهة والمخاطر على السمعة. وتواصل الوحدة دعم مكتب خدمات الرقابة الداخلية ومكاتب المراجعة والتحقيقات في مختلف وكالات الأمم المتحدة، عند الاقتضاء،

من خلال فريق الرصد ومحللي المخاطر التابعين لها. وتواصل الوحدة إقامة الشراكات وتعزيزها داخل المنظمة ومع حكومة الصومال ومجتمع المنظمات غير الحكومية والجهات المانحة وغيرهم من الشركاء في مجال إنفاذ القانون وفي المجالين الإنساني والإنمائي.

٢٨ - وحتى ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٨، كانت قاعدة بيانات نظام إدارة المعلومات المتصلة بالمتعاقدين تتضمن معلومات ساهمت بها وحدة تعبئة الموارد و ١٥ وكالة من وكالات الأمم المتحدة بشأن أكثر من ٠٦٠ ٤ متعاقدا وموردا للأمم المتحدة في الصومال. وتتجاوز قيمة العقود المسجلة فيها ٥,١ بلايين دولار. وتشمل التحديثات المنتظمة إدراج الكيانات الخاضعة لجزاءات مجلس الأمن والتحديثات الدورية لقائمة البنك الدولي للمشاريع المستبعدة من التمويل وقائمة المنظمة الدولية للشرطة الجنائية للأشخاص المطلوب القبض عليهم (المتعلقة بالصومال). ويضاف إلى قاعدة البيانات عند الاقتضاء، الأفراد والمنظمات المحددون في التقارير عن الصومال، التي يعدها فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا. وتقدم وحدة إدارة المخاطر أيضا تحليلات وتحديثات المخاطر المتعلقة بالصناديق الاستئمانية التابعة للأمم المتحدة والبنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي (أموال مرفق التنمية وإعادة الإعمار في الصومال) لدعم تنفيذ خطة التنمية الوطنية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، زادت قيمة أموال الجهات المانحة التي قُدّمت عن طريق صندوق الأمم المتحدة الاستئماني المتعدد الشركاء إلى مصدر التمويل الوطني من ٢ مليون دولار إلى ١١ مليون دولار.

أثر الفقرتين ٣٢ و ٣٣ من القرار ٢٣٨٥ (٢٠١٧)

٢٩ - قرّر مجلس الأمن، في الفقرة ٣٣ من القرار ٢٣٨٥ (٢٠١٧)، على ألا تسري، حتى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، التدابير المفروضة على الدول الأعضاء بموجب الفقرة ٣ من القرار ١٨٤٤ (٢٠٠٨) على دفع الأموال أو توفير الأصول المالية أو الموارد الاقتصادية الأخرى اللازمة لضمان إيصال المساعدة الإنسانية التي تمس الحاجة إليها في الصومال في الوقت المناسب. وفي حين أن المنظمات التي شملها الاستقصاء الخاص بهذا التقرير لم تعلق صراحة على أثر الفقرتين ٣٢ و ٣٣ من القرار ٢٣٨٥ (٢٠١٧) على قدرتها على تنفيذ البرامج، فإن من شأن عدم تجديد الإعفاء الإنساني أن يؤدي إلى تأخيرات في توريد المساعدة الإنسانية في المناطق التي تسيطر عليها جماعات مسلحة غير تابعة للدولة، مما يعرض المجتمعات المتضررة لخطر فقدان الأرواح وسبل العيش والتعرض للمعاناة.

الاستنتاجات

٣٠ - بعد قرابة ثلاثة عقود من الاضطراب، يشهد الصومال حاليا مسارا إيجابيا نحو السلام والاستقرار. وعندما تجدد خطر المجاعة في أوائل عام ٢٠١٧، عملت الجهات المانحة والوكالات الإنسانية التنفيذية في وقت مبكر على توسيع نطاق الاستجابة الإنسانية وإنقاذ الأرواح. وتعكس التعبئة الواسعة النطاق تضامنا دوليا في الوقت المناسب لم يسبق له مثيل، وهو ما يتماشى مع الالتزامات المقطوعة في سياق الصفقة الكبرى أثناء مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني في عام ٢٠١٦. ويعكس ذلك أيضا الجهود المستمرة التي تبذلها المنظمات الإنسانية للوصول إلى المحتاجين، بما في ذلك في مناطق تتصف بالخطر وبانعدام الأمن، من أجل إنقاذ الأرواح ومنع فقدان سبل العيش. ومع أنه تم حتى الآن تفادي المجاعة الواسعة النطاق، لا تزال بعض المجتمعات المحلية في المناطق التي تشتد صعوبة الوصول إليها في

جنوب ووسط الصومال معرضة لخطر المجاعة، ويلزم بذل مزيد من الجهود لضمان عدم انزلاق أكثر المناطق ضعفا إلى هوة المجاعة في الأشهر المقبلة.

٣١ - وتواصل المنظمات الإنسانية الناشطة في الصومال العمل على إقامة توازن بين الشواغل الأمنية وكفالة تقديم الخدمات بفعالية بموجب مبدأ البقاء والحماية والإنجاز. ويواصل الشركاء في المجال الإنساني العمل على توسيع نطاق الوصول حيثما تكون الاحتياجات أكبر، على الرغم من التحديات الأمنية الكبيرة. وتتطلب الجهود المذكورة آنفا تمويلا مرنا يُتاح في الوقت المناسب لتقديم المساعدة الفعالة لملايين الصوماليين.

٣٢ - وفي ضوء ما سبق، يدعو وكيل الأمين العام ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ مجلس الأمن إلى تجديد الإعفاء الإنساني المنصوص عليه في الفقرة ٣٣ من قراره ٢٣٨٥ (٢٠١٧).